الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

التفكير بعلاقة بنّاءة بين الدولة والدين والسياسة

د. جواد الهنداوي❖
اكاديمي

دراستهما ليس للتذكير بحقيقة راسخة تاريخيا، وهي حتمية ولزومية الترابط بين الدولة ككيان يولد وينمو بروح الامة أو الشعب وبين ، من ناحية ، مايعتقده ويتبناه الشعب من افكار ومواقف متباينة تجاه كيفية ممارسة السلطة وغايتها ونعني السياسة وبين ، من ناحية اخرى ، ما يعتقده الشعب تجاه الفرائض الالهية التي هي غاية الدين. هذه الظواهر تناولها ، بالمعالجة والتحليل ، علماء الفلسفة والتاريخ والاجتماع ، ومن مختلف الحضارات ، وفي تعاقب حقب زمنية ، تميزت ، تارة بجعل الدين والالتزام بالفرائض الالهية هو مصدر الروح الجماعية التي تميز الشعب او الامة ، وتقف وراء قيام وازدهار الدولة او تخلفها او اختفائها . وتارة اخرى بجعل السياسة والدساتير والافكار هي مصدر روح الجماعة وتقف خلف مسارات الدولة .

الفهم والتوظيف الموفق للعلاقة بين الدولة والمعتقدات الدينية والسياسية للامة او الشعب هو الاساس في قيام وازدهار الدولة . اشار واكد ابن خلدون في مقدمته في القرن الرابع عشر الى خاصية هذه العلاقة واعتبر السياسة والدين من عوامل قيام الدولة . ويقول صاحب المقدمة :

(ان الملك الطبيعي ((ويقصد الدولة)) هو حمل الكافة على مقتضى الفرص والشهوة والسياسي هو حمل الكافة على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار . والخلافة (ويقصد الدين) هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الاخروية والدنيوية الراجعة اليها . . .) مقدمة ابن خلدون ص ٣٣٨

اذا الدولة الخلدونية تقوم ، كما يعتقد د. حسين الهنداوي، في تعليقه على النص المذكور، على " ضرورة نوع من فصل السلطة الطبيعية التي تكون من السيادة او الملك -ويقصد بها الدولة - عن السلطة السياسية التي تقع عليها حماية المجتمع وتنظيم حمايته المدنية وفصلهما معا عن السلطة الدينية التي تتولى مهمة حماية الدين " (د. حسين الهنداوي ؛ التاريخ والدولة ما بين ابن خلدون وهيغل ؛ دار الساقي بيروت ص ٩٢ طبعة ١٩٩٦) .

ولو انتقلنا الى حضارة اخرى ، وتاريخ اخر، نجد في فلسفة هيغل ، في القرن التاسع عشر ، ما يزعم بأن الدين اصل للدولة ، وترتبط به بشكل دائم وعميق على صعيد قيم حياتها الداخلية والخارجية ، فتزدهر بازدهاره وتندحر باندحاره ايضا .

يقول هيغل "الروح فردانية وحيدة ، تؤكد جوهريتها هذه في جميع نشاطاتها : الدين يصورها ويقدسها على هيئة الله او الذات . والفن يقدمها عبر التصور والحدس الحسي ، واخيرا الفلسفة تدركها وتفهمها عبر الفكر . ان هذه التكوينات ، بسبب الماهية الاصلية لجوهرها ومضمونها وموضوعها متحدة ، في شكل لاينفصل و بروح الدولة . وهكذا ، فأن شكل نظام سياسي معين ، لايمكن ان يظهر الا نوع محدد من الفن او الفلسفة . . . لكن الدولة ، هي الوجود الموضوعي لذالك الاتحاد " (نفس المصدر السابق اعلاه ص ٨٨)

استطاع الغرب ، كحضارة ، من ان ينتج نموذجا فكريا ثريا بنظريات وانظمة سياسية متعددة ومختلفة ، وباليات تطبيقية ، منجزا لدولة، تفاعل في رحمها وبشكل ايجابي قيم الدين وفنون السياسة .

لاانوي هنا المقارنة بين الغرب المسيحي والشرق الاسلامي ، ولابين الاسلام نظام ديني و دنيوي ، حيث تركت الصفة الدينية للدولة في الاسلام اثارها مع الدول الحديثة ، التي تاسست في العالم الاسلامي ، فنصت دساتير الكثير فيها على جعل الاسلام ديناً رسمياً للدولة ، والمسيحية التي تميزت بعدم سعيها الى اقامة دولة ، ولكن لم يمنع تاكيد المسيح على رفض السلطة المدنية من بناء اكبر سلطة مدنية بااسم المسيح من الدولة البابوية ، والنتيجة كانت خراب الدين وطرده من السياسة وفصل الدين عن الدولة . قصدت في الامر تبيان قيام وازدهار الدولة في النموذج الغربي وحتى في بعض المجتمعات الاسيوية، كالهند وأندونيسيا وماليزيا وتركيا وسببه ، على ما اعتقد ، قدرة الدولة ، ككيان رسمي على التعامل بموضوعية وايجابية مع العنصر المادي للشعب او الامة والتي هي السياسة وادارة امور البلاد بالمفهوم الواسع ، ومع العنصر المعنوي للشعب، واقصد الديانات ، وليس الدين فقط ، كقيم وممارسات وطقوس . تكون الدولة قادرة عندما يسمح لها النظام السياسي ومصدره الدستور ، بتوجيه الاحزاب والتيارات السياسية و الفكرية نحو نموها وتطورها وازدهارها، اي تصبح الاحزاب السياسية في خدمة الدولة وليس العكس وتصبح الديانات والمعتقدات بقيمها وحلالها وحرامها في خدمة الدولة ، وعلى افتراض شرعية وعدالة الدولة ممثلة بالحكومة او السلطة . ان الدين للمجتمع هو عقيدة وتربية وزرع لمفهوم المبدا والفضيلة ونشر القيم الصالحة ، والسياسة ليس عقيدة ولاتغني المجتمع بقيم وتربية وانما تستند الى ما يمتلكه المجتمع منها وما يطوره هو نفسه او ما يتلقاه . ولذالك جاء بالحديث الشريف "كما تكونوا يولى عليكم ".

ان مبدأ علمانية الدولة ، او فصل الدين عن الدولة ، والسائد في النموذج الغربي، لم يمنع الولايات المتحدة الامريكية كدولة من توظيف المعتقدات الدينية للامة او الشعب في خدمة القرار السياسي الهادف الى اثراء الدولة، سواء بانتصار عسكري او هيمنة اقتصادية . وهو توظيف ناجح كونه موجهة من قبل دولة قادرة ودولة مؤسسات ، ومن اجل تحقيق انتصارات خارج حدود الدولة، ويزيدها قوة اضافة الى قوة الانتماء الوطني الذي نما وتطور بفضل التطور السياسي.

الرئيس الفرنسي ساركوزي دعا في خطاباته الى تبني ((علمانية ايجابية تكون فيها للاديان مساحة اكبر)) وعن ((دعوة الكاثلوكيين والجذور المسيحية لفرنسا)) واستشهد بتصريحات البابا بونوا السادس عشر ، علماً بأن سلوكه وحياته الشخصية بعيدة كل البعد عن الروحانيات والتوجه الديني الذي نلمسه في خطاباته وزيارته ، كما ان فرنسا كدولة ومجتمع تعتبر النموذج الاول في تبني العلمانية وعدم الاعتراف الدستوري والقانوني للاديان. بكل تأكيد هناك دوافع واهداف سياسية وراء السعي لتوظيف المعتقدات الدينية المسيحية في فرنسا واوروبا منها: تأكيد نزعته في تقليد مايحدث في الولايات المتحدة الامريكية من حملات مايسمى "بالديانة المدنية" ، وقد يكون مشروعاً للحل الذي اهتدى اليه ساركوزي "لمقاومة ظاهرة أسلمة فرنسا ، هذا الهاجس الذي يؤرقه ويجعله يتصدى بقوة لدخول تركيا المجموعة الاوروبية ويؤسس وزارة لحماية الهوية الوطنية الفرنسية ..." ش/ اوسط ٢٠٠٨/٢/٥ ، انيسة مخالدي.

عالم اللاهوت الكاثوليكي جورج ويغل في كتابه الذي نشر مؤخراً وبعنوان Faith، reason and the war against Jihadism يقول ان ((الغرب اذا لم يتعامل بصورة جدية مع الافكار الدينية كقوة فاعلة في الاحداث والتطورات فأنه سيكون بمشاية من ينزع سلاحه وهو يخوض حرباً)) ش اوسط/ ٢٠٠٨/١/٣ العدد ١٠٦٢٨ جيم هوغلاند.

ويذكر توني بلير بأن ايمانه الديني لعب دوراً كبيراً في عمله السياسي وانه كتم ذلك خلال مدة رئاسته للحكومة البريطانية تحاشياً للجدل ومخافة ان يتهمه البريطانيون بالجنون ، كما ذكر ذلك خلال فيلم وثائقي بعنوان ((سنوات حكم بلير)) بثته مؤخرا (بي.بي.سي١). ش/ اوسط ١٠ ديسمبر ٢٠٠٧ العدد ١٠٦٠٤ محمد الماجد.

وبحالة مختلفة عن ماذكر اعلاه بخصوص كيفية تعامل الدولة العلمانية او تلك التي تطبق مبدأ علمانية الدولة مع الدين نرى بأن مبدا دينية الدولة ، او اسلامية الدولة في مجتمع يشكل المسلمون فيه نسبة اكثر من ٩٧٪ واقصد جمهورية باكستان الاسلامية لم يسعفها حتى في توحيدهم واقامة نظام سياسي مستقر يكفل نمو وازدهار المجتمع . لا انوي هنا مقارنة باكستان مع الولايات المتحدة الامريكية ولكن مع جارتها الهند التي تنعم بنظام سياسي واجتماعي مستقر وتحكم مجتمع متعدد الاديان واللغات والقوميات . بكل تاكيد لانريد ولا يمكن ان نعزوا المشاكل التي يعاني منها الباكستان الى دينية الدولة ولكن تموضع الدولة ككيان في جانب الاعتقاد الديني للمجتمع ورفعها الهوية الاسلامية ، دون المقدرة على التوظيف الناجح لهذا الاعتقاد وهذه الهوية ، هو اساءة لهما . على ضوء ماتقدم ، ثمة استفهامات ، تطرح هنا وهناك ، غير قاصدة الاساءة ، وانما داعية الى تبني موقف . على الدولة في العالم الاسلامي وخاصة تلك التي تعاني من ضعف في السلطة ، بحكم النظام السياسي ، او التدخلات الاجنبية ، كالعراق ولبنان وباكستان وافغانستان، ان تعمل اولا في المرحلة الراهنة على تقوية السلطة وتطبيق القانون ومبادئ الادارة الرشيدة وتتعامل مع الدين باعتباره ثروة معنوية موحدة ومحفزة للشعب ومعززة لانتماءه للوطن وللأنسانية ، وان لايصبح بصورة مباشرة او غير مباشرة وسيلة او اداة للسلطة . انني لاادعو الى فصل الدين عن السياسة ولكن ادعو الى تمثل الحزب الديني ذاته لمنطق العمل السياسي وشروطه ومتطلباته . ان مفهوم ووظيفة الدين كمنبع لقيم عامة ينبغي ان تتجاوز السياسة . ومن الطبيعي جدا ان يكون الاسلام وقيمه الكبرى مصدر الهام لتكوينات حزبية وبرامج سياسية.

وقد تكون تجربة حزب العدالة والتنمية التركي خير مثال لتمثل حزب ديني لمستلزمات وشروط العمل السياسي في محيط ليبرالي ودولة علمانية . وكذالك على مايبدو اتجاهات حزب العدالة والاحسان في المغرب التي ينص دستورها عام ١٩٩٢-المادة-٦ على ان الاسلام دين الدولة . ومن المفيد بمكان ان نذكر بأن حكومة اردغان اخذت بمبدا ايجاد الحلول والبدائل الاسلامية بدلا من الهجوم على التوجهات المتحررة ، لم تغلق المنتجعات والفنادق المتحررة وانما انشات منتجعات سياحية غير مختلطة وفنادق لاتقدم الخمر. فحقق الاسلاميون هدفين : احدهما اقتصادي والاخر ايديولوجي(الشرق الاوسط ٣٠ يوليو ٢٠٠٧، العدد ١٠٤٧١، محمد الماجد) . ومن المفارقات ان ندعو الدولة في العالم الاسلامي والعربي ان تعمل على حماية كيانها والشعب أو الامة من التفكك او التفرقة بسبب التوظيفات والاستغلالات السيئة للدين ، ومنها الاستقطاب المذهبي، وتنامي روح المواجهة الشاملة والعنيفة، والتعلق بالسلطة وفهمها كغنيمة حرب ، ومكافاة للغالب وليس ممارسة لبناء دولة .

ان الدولة يجب ان تكون مقرا للسياسة والدين، و لكي تكون كذلك يجب ان لاتكون دولة عقائدية او دولة حزبية وانما دولة وطنية . يجب ان لايسعى الحزب علمانيا كان ام دينيا الى مطابقة بين الدولة وبين المبادئ او القيم السياسية التي يؤمن ويبشر بها . اي بعبارة اخرى، ينبغي تجاوز ثنائية الاسلامي والعلماني لحساب كيان الدولة وباعتماد الحرية للكافة مادامو ملتزمين بمبادئ أساسية وهي :المساواة في المواطنة والاستحقاق الديمقراطي وتداول السلطة. ان ما ادعو اليه هو علاقة تعايش بين الدولة والدين والسياسة بالشكل الذي يسمح للدولة ان تصبح دولة المواطنة، وليس علاقة قطيعة او انصهار او اندماج بينهما، وان لانقع في فخ تحويل الدين الى الدولة او تجريد الدولة من السياسة فيتجه المجتمع نمو تفاقم الصراعات والتمايزات الاجتماعية كما هو حال العراق بعد سقوط النظام او نحو دولة القهر والاستبداد كما هو حال العراق قبل سقوط النظام . في هذه المرحلة او الفترة من تاريخ العراق كان هناك قطيعة مفروضة بين السياسة والمجتمع لصالح الدولة وكان هناك تحديد وتضييق لمفهوم الدين لصالح الدولة ايضا ولكن الدولة كانت كما ذكرنا دولة قهر واستبداد وتسلط.

التهميش السياسي والاخلاقي للدولة جعلها جسد بلا روح وجعلها مصدر تهديد وعدوان وارهاب داخلي وخارجي دائم ، وهذا ما يعلل سرعة انهيارها ويفسر الى حد ما " ظاهرة الحواسم " التي تمثلت بمشاهدة النهب والسلب التي طالت ممتلكات الدولة عند دخول القوات الامريكية بغداد والتي تجسد الشعور بان هذه الممتلكات هي ممتلكات السلطان الجائر وحاشيته، وليس ممتلكات الدولة .

لذا لايمكن للدولة ان تكون قادرة على تحقيق الاجماع الوطني والمدني وتعريف السلطة وممارستها في صورة تعبر عن وعي وارادة الفرد والمجتمع الا بالاعتماد على مايخلقه الدين من روح للاخوة في العقيدة والانسانية وهذا هو المصدر الاول والأساسي في تكوين الاجماع المدني ومن ثم الدولة وكذلك بالاعتماد على مبدأ المواطنية والوطنية وهذا هو المصدر الثاني والاحدث في تكوين الاجتماع المدني والسياسي وقد ترسخ هذا المصدر بعد مخاض طويل في أوربا المسيحية بين الكنيسة والدولة. يمكن للمواطنية أن تصبح اليوم وخاصة في العراق مصدرا لتضامن حي وفعال شريطة أن يكون الافراد أحراراً في الارادة المسؤولة وعلى الاعتقاد، ويمكن ان تستخدمها الدولة كوسيلة لتجاوز تعددية المصالح والتنافر العام، وبما أن السياسة لايمكن أن تكون قائمة على علاقة روحية ومرتكزة على الاخوة في العقيدة أو مستمدة من الايمان ومشروطه به دائماً، ينبغي أذاً ان تكون خاضعة الى نظام التوازنات بين القوى والافراد والجماعات وفي اطار ماتمليه شروط العقد الاجتماعي اي الدستور وما يقتضيه مبدأ المواطنية وهذه هي السياسة في معناها الايجابي وغايتها المقصودة وما نتمنى ان تكون عليه في عراق اليوم.

ان المطلب الاول للعراق ومبرر وجوده كدولة و مجتمع هو احلال السلام وهو بعد وأبعد من المصالحة الوطنية، ولايتم الا بسعي وجهود أطراف المصالحة بل والجميع بتمكين الدولة وجعلها اقوى من اجزائها وقادرة على توظيف الدين والسياسة في خدمة الفرد والمجتمع وبناء الدولة. ومن أجل تحقيق ذلك ينبغي توجيه مسار الجهود نحو معالجة الظواهر التالية التي تقف حائلاً دون تحقيق هذه الاهداف وهي: اصلاح النظام السياسي الذي أوجده الدستور وقد بينا في مناسبات واصدارات عديدة مواضيع ومتطلبات هذا الاصلاح، التحرر من التواجد الاجنبي في العراق والتأثير الاقليمي على العراق والتواجد المسلح خارج كيان الدولة، استثمار المبادئ والقيم والمثل الاسلامية والدينية في بناء تربية وأخلاق الفرد، امتثال جميع الاحزاب والتيارات الى شروط ومتطلبات العمل الديمقراطي وتبني برامج سياسية تهدف، وفي هذه المرحلة بالذات، الى تقوية وتعزيز وخدمة الدولة وليس استخدام الدولة.

❖استاذ مادة القانون في الجامعات الفرنسية سابقا

مفاجأة الانتخابات التايوانية.. الشعب يفوّز الحزب الديكتاتوري و يسقط الإصلاحيين

(١-٢)

د. عبدالله المدني
محاضر اكاديمي - البحرين

في وقت سابق من الشهر الجاري لقي الحزب الحاكم في تايوان (الحزب الديمقراطي التقدمي) ضربة قاصمة بخسارته نتائج الانتخابات البرلمانية لمصلحة غريمه حزب "الكومينتانغ" التاريخي. إذ جاءت نتيجة التصويت حصول الحزب الحاكم على ٨١ مقعدا فقط من مقاعد البرلمان البالغ عددها ١١٣ مقعدا ، الأمر الذي دفع رئيس البلاد "تشين شوي بيان" إلى تحمل المسئولية باعتباره زعيما للحزب. ذكرت هذه التطورات المراقبين بالمفارقات والمفاجات التي حفلت بها الانتخابات التي جاءت بهذا الحزب إلى السلطة لأول مرة في عام ٢٠٠٠ و التي جرت وسط آمال بعهد جديد مليء بالخير و الازدهار و النمو والحريات ، كبديل لعهد طويل من الديكتاتورية و القمع المنظم بقيادة " الكومينتانغ"، و إن كان الأخير هو الذي اسس تايوان الحديثة و نهض بها اقتصاديا و صناعيا و علميا.

أما السؤال الذي توقف عنده المراقبون طويلا بعد الإعلان عن نتائج انتخابات هذا العام فهو: هل فعلا أصاب الناخب التايواني الحنين إلى عهد الديكتاتورية فمنح صوته لمن قمعه على مدى نصف قرن؟ أم انه فعل ذلك استياء من البديل؟ أم أن هناك أمورا أخرى أثرت على خياراته؟

و الحقيقة هي أن التصويت لحزب الكومينتانغ و تفويزه، لم يكن حبا فيه أو حنينا لعهده، بقدر ما كان تصويتا للاستقرار و التهدئة مع النظام القائم في البر الصيني . هذا الاستقرار الذي نعم به التايوانيون طويلا قبل أن يتعرض للشرخ و التهديد مرارا منذ وصول الرئيس "تشين إلى السلطة، بفعل خطابه الهجومي الحاد ضد بكين، و الذي لم يزعج حكام بكين فقط و إنما أزعج أيضا الحليف الأمريكي، على نحو ما سنتعرض له في هذه الدراسة التي تسلط الضؤ على الحزب الخاسر و زعيمه " تشين" و كيفية وصولهما إلى السلطة و ما أحدثاه من تغييرات منذ ذلك الحين وردود أفعال سادة بكين و واشنطون عليه.

بدأت القصة من الانتخابات الرئاسية التي جرت في تايوان في منتصف مارس عام ٢٠٠٠ والتي حفلت كما قلنا بالعديد من المفاجآت مثلما كانت حافلة بالمفارقات. فإذا ما بدأنا أولا بالمفارقات فان أكثرها مدعاة للاستغراب كانت قيام الصين التي لحزبها الشيوعي الحاكم تاريخ طويل حافل بالدماء و العداء المرير مع حزب الكومينتانغ التأييد المبطن للمرشح الرئاسي للحزب الأخير نائب رئيس الجمهورية " ليان تشان".

فالمنطق السليم كان يقول بأنه في ظل بروز مرشح رئاسي قوي على الساحة التايوانية يمثل حزبا جديدا معارضا لنظام الكومينتانغ و يحاول هزيمة مرشحه، و في ظل عدم وجود تاريخ سابق من العداء و الثأر ما بين هذا الحزب و النظام الشيوعي في البر الصيني، فان على بكين أن تمد يدها إلى هذا المرشح و تدعمه لتحقيق طموحاته في الوصول إلى السلطة. إلا أن هذا المنطق توارى لسبب وحيد هو اصطدامه بخطاب المرشح المذكور، أي خطاب " تشين شوي بيان" مرشح الحزب الديمقراطي التقدمي القائم على حق التايوانيين في إعلان دولتهم المستقلة عن الصين، وهو ما رأت فيه بكين تهديدا لمبدأ الصين الواحدة و إعاقة لطموحاتها في إعادة ضم تايوان إلى سيادتها من اجل استكمال ما تبقى من عملية إقامة الصين الكبرى التي بدأت عمليا بضم التيبت في بداية الخمسينات و توالت باستعادة هونغ كونغ من البريطانيين في عام ١٩٩٧ و ماكاو من البرتغاليين في عام ١٩٩٩ .

ومن هنا لجأ قادة بكين إلى أساليب التهديد و الوعيد و التلويح بالغزو العسكري لثني التايوانيين عن التصويت لتشين و التأثير عليهم لاختيار منافسه " ليان تشان" الملتزم على الأقل بوحدة التراب الصيني، فبدوا كما لو أنهم متحالفون مع خصومهم التاريخيين من اجل انجاح مرشح هؤلاء. غير أن التايوانيين وجهوا ضربة موجعة ليس لحزب الكومينتانغ، و إنما أيضا لبكين و لكل أساليبها الملتوية في فرض ما تريد، و التي لم تقتصر على التهديد باستخدام القوة، بل تعدتها إلى لي ذراع كبار المستثمرين التايوانيين في البر الصيني عبر تهديدهم في مصالحهم التجارية إن لم يشكلوا جماعات ضغط مالية للتأثير في نتائج تلك الانتخابات.

و هكذا اثبت التايوانيون عبر النتيجة التي آلت إليها الانتخابات الرئاسية في ذلك العام أنهم شعب متمسك بحرية القرار و الاختيار. و بعبارة أخرى، دلل التايوانيون بانتخابهم "تشين" رئيسا ثانيا لبلادهم منذ بدء العمل بالديمقراطية و التعددية والانتخابات الرئاسية الحرة المباشرة في أوائل التسعينات على أنهم يسعون إلى التغيير مثلما هم ساعون إلى الحفاظ على مكتسباتهم وانجازاتهم و نظامهم السياسي تحت تأثير الخوف من تراجعها أو ضربها في ظل صين كبرى لا مكان فيها للديمقراطية و الحريات السياسية. هذا الخوف الذي تضاعف بعد ما ثبت بالتجربة أن مبدأ " بلد واحد و نظامان" الذي اعتمدته القيادة الصينية لاستعادة هونغ كونغ ثم أخذت تلوح به كصيغة ناجحة لعودة تايوان إلى الوطن الأم، لم يمنع بكين من فرض تصوراتها الخاصة لجهة الطريقة التي يجب أن تدار وفقها الأمور في هونغ كونغ.

لقد احتاج زعماء حزب الكومينتانغ إلى وقت طويل للتغلب على صدمة الهزيمة التي ضاعفت من مرارتها حقيقة أن خسارة مرشحهم الأرستقراطي المتمرس في اللعبة السياسية جاء على يد ابن فلاح فقير، لم يتجاوز الخمسين عاما، و لا يملك تجربة سياسية طويلة، و ليست له سوابق في خوض المعارك الرئاسية، و لا ينتمي إلى حزب سياسي عريق.

في أسباب قدرة " تشين" على التصدي بإمكانياته و أدواته المتواضعة لجبروت الكومينتانغ و الحزب الشيوعي الصيني معا، و بالتالي الفوز على منافسه القوي "ليان تشان"، تمت الإشارة تحديدا إلى عامل انتمائه أصلا و عرقا و ميلادا و نشأة إلى تايوان. فالرجل ولد في ١٨ يناير من عام ١٩٥١ لعائلة فقيرة من مزارعي قصب السكر في بلدة كوانتيان التابعة لمقاطعة تاينان التايوانية. و في الأخيرة ترعرع واستطاع، وسط ظروف أسرته المالية الصعبة و اضطرارها للاستدانة من اجل إرساله إلى المدرسة، أن يكمل مراحل تعليمه الأولى بتفوق باهر، و أن يجتاز كل زملائه الموسرين. وفي أعقاب تخرجه من مدرسة تاينان الأولى العليا في عام ١٩٦٩، ارتحل الشاب الموهوب رأسا إلى العاصمة تايبيه للالتحاق بجامعة تايوان لدراسة إدارة الأعمال، فاجتاز امتحانات القبول بنجاح أيضا، إلا انه سرعان ما هجر ذلك الحقل إلى دراسة الحقوق في الجامعة عينها، مع التخصص في القانون البحري الذي وجد فيه ميدانا مغريا و متوافقا مع تاريخ بلاده وتجارتها القائمة على التصدير عبر البحار. ولشدة تعلقه بتخصصه الجديد، معطوفا على ذكائه الحاد و مثابرته، تمكن في عام ١٩٧٣ من اجتياز امتحانات القبول في سلك المحاماة قبل عام من تخرجه، بل و حصل على ارفع الدرجات مضافا إليها لقب اصغر المحامين سنا في البلاد.

ومما لا شك فيه أن عامل انتمائه إلى تايوان أصلا و عرقا و ميلادا و نشأة لعب الدور الأهم في جذبه لأصوات مواطنيه الشباب وغيرهم من ذوي الهوية التايوانية الأصيلة ممن ضاقوا ذرعا بوجود مقدرات وطنهم في أيدي العواجيز الذين أتوا من البر الصيني في عام ١٩٤٩ . صحيح أن فوز " لي تينغ هوي" برئاسة الجمهورية في عام ١٩٩٠ قد مثل تغييرا جوهريا، كون الرجل من مواليد تايوان، وبالتالي خفت مشاعر التذمر، إلا أن ذلك التطور لم يستطع أن يجتث السخط نهائيا بسبب استمرار وجود سلطات كثيرة في أيدي من لا ينتمون أصلا أو ميلادا إلى تايوان. و لكي ندلل على مدى أهمية هذا الموضوع و هيمنته على أجواء انتخابات عام ٢٠٠٠ الرئاسية، يكفي أن نورد مثلين. فحينما استشعر مرشح الكومينتانغ " ليان تشان" المولود في إقليم " شانزي" في البر الصيني احتمال خسارته أمام " تشين"، راح يجتهد أمام الناخبين لإثبات أن جده ينحدر أساسا من تايوان، و ذلك في محاولة لتأكيد جذوره التايوانية و بالتالي كسب المزيد من الأصوات. أما المرشح الرئاسي المستقل و احد رموز الكومينتانغ السابقين " جيمس سونغ تشو يو" فقد حرص على أن يتقن اللهجة التايوانية المحلية و يتحدث بها في حملاته الانتخابية ليحجب حقيقة انحداره من إقليم هونان الصيني.

على انه من الظلم أن يعزى صعود ابن الفلاح إلى قمة السلطة في بلده إلى ذلك العامل وحده، دون التوقف أمام عوامل أخرى مهمة. من تلك العوامل سيرته السياسية المضيئة وعصاميته و نزاهته، و قبل كل شيء دفاعه المحموم عن الديمقراطية وسلطة القانون و وقوفه بصلابة إلى جانب معتقلي الرأي و نشطاء حقوق الإنسان مما شكل عنصر جذب للأصوات الانتخابية. فهو لئن انشغل من بعد تخرجه من الجامعة في عام ١٩٧٤ و زواجه في العام التالي من" وو شو تشين" ابنة احد الأطباء التايوانيين المرموقين التي أنجبت له لاحقا ابنة و ابنا مع آخرين في تأسيس و إدارة شركة خاصة تحت اسم "مؤسسة فرموزا العالمية للقانون البحري و التجاري"، فانه انشغل بالسياسة أيضا ابتداء من عام ١٩٨٠ . ففي هذا العام تبنى الدفاع أمام المحكمة العسكرية عن المتورطين في ما عرف بحادثة فورموزا، و كانوا مجموعة من المعارضين لنظام الحكم ممن تظاهروا في ١٠ ديسمبر ١٩٧٩ ، أي في اليوم العالمي لحقوق الإنسان، احتجاجا على غارة للشرطة على مقر " مجلة فورموزا" غير المرخصة و التي كانت وقتذاك الصوت الأقوى ضد احتكار الكومينتانغ للسلطة. والمعروف أن السلطات لم تكتف بقمع تلك التظاهرة و اعتقال منظميها بما فيهم السيدة" أنيت لو" التي ستصبح لاحقا نائبة لرئيس الجمهورية، و إنما عرضتهم إلى تعذيب وحشي مما أثار الرأي العام المحلي و دفع بعدد من المحامين البارزين - جلهم تبوأ لاحقا ارفع المناصب الرسمية- إلى الترافع عنهم مجانا و تبني قضيتهم بجرأة غير مسبوقة.

و رغم أن الرجل لم ينجح في كسب القضية بسبب رعونة النظام، إلا أن ما قام به أثناء المحاكمة من مرافعات بليغة و محكمة، جعل منه نجما محبوبا في الأوساط الشعبية وشخصية معروفة في وسائل الإعلام المحلية. غير أن الأهم من كل هذا هو أن خوضه لتلك المعركة القانونية الصعبة كان بداية اكتشافه لمدى غياب العدالة في وطنه في ظل نظام الكومينتانغ الحاكم، الأمر الذي كان بمثابة البذرة التي خلقت منه معارضا جسورا وناشطا ضمن ما عرف بحركة " تانغواي" - أو ما يمكن ترجمته حرفيا إلى " خارج الحزب" في إشارة إلى أنها تنظيم لكافة السياسيين من خارج حزب الكومينتانغ التاريخي - التي ستتطور لاحقا إلى حزب سياسي باسم " الحزب الديمقراطي التقدمي".

لم يتردد " تشين" بعد تلك المعركة و ما حققه بسببها من صيت و شهرة في الترشح لعضوية المجلس البلدي للعاصمة في عام ١٩٨١ باسم حركة تانغواي، ففاز كما كان متوقعا بمقعد ظل يحتفظ به حتى عام ١٩٨٥ لكنه أثناء هذه الفترة انشغل أيضا بتأسيس مركز بحثي مؤيد للمعارضة تحت اسم " رابطة أبحاث سياسات الخدمة المدنية "، و قام بإصدار مجلة باسم "فورموزا الحديثة" ، و هي المجلة التي كانت سببا في دخوله المعتقل لأول مرة في حياته. ففي يناير عام ١٩٨٥ حكم عليه بالسجن لمدة عام واحد بتهمة القذف على خلفية مقال نشر في مجلته و تضمن انتقادات لاذعة لأحد أساتذة الفلسفة المقربين من حزب الكومينتانغ. و قد جرب الرجل وقتها بما عرف عنه من براعة قانونية استئناف الحكم، لكن قرار الاستئناف جاء عكس ما كان يأمل فاضطر في مايو ١٩٨٦ إلى تنفيذ العقوبة لمدة ٨ أشهر في سجن "توتشينغ".

على أن الفترة ما بين صدور الحكم و تنفيذه شهدت حدثين مهمين، احدهما كان فشله في الفوز بمقعد بلدي عن دائرة تاينان في الانتخابات التي أجريت في نوفمبر ١٩٨٥ ، و الأخر كان إصابة زوجته " وو شو تشين" بشلل في وسطها من جراء اصطدام شاحنة بها أثناء تحيتهما لانصارهما، و هو ما عزاه الكثيرون إلى مؤامرة خطط لها ساسة الكومينتانغ بهدف تخويفه وتهديده من المضي قدما في معارضتهم. و حول هذه الحادثة التي ظلت طويلا مصدرا لشعوره بالذنب، كتب " تشين" في كتاب سيرته الذاتية "ابن تايوان -Son of Taiwan" انه قال لوالد زوجته انه لن يغفر لنفسه فشله في ما وعده به حينما اقترن بابنته، و ذلك في إشارة إلى وعده بألا يدع نشاطه السياسي يلحق ضررا بأسرته الصغيرة. غير أن الإصابة التي لحقت بالسيدة تشين وأقعدتها في كرسي متحرك ولدت لديها إصرارا إضافيا على مواصلة المسيرة. وهكذا بينما كان زوجها في السجن، ترشحت لعضوية البرلمان و فازت بمقعد فيه مستفيدة من تعاطف التايوانيين مع ما حل بها. أما "تشين" فقد أنهى فترة عقوبته سريعا وخرج من معتقله لينضم إلى زوجته كمساعد قانوني إضافة إلى عمله كمحام.

من بين الأعوام المميزة الأخرى في مسيرة "تشين" السياسية، يبرز العام ١٩٨٩ كعام حفل بعدد من الأحداث الايجابية. ففيه انتخب كنائب في البرلمان لأول مرة، وتسلم مهام الرئيس التنفيذي للحزب الديمقراطي التقدمي، وفاز بعضوية "اللجنة الوطنية للدفاع" ذات الدور الرئيس في وضع السياسات الدفاعية للبلاد. و نظرا لأدائه الجيد وحماسه المتقد و مواهبه التشريعية في البرلمان و خارجه، استطاع الرجل أن يحتفظ بمقعده البرلماني في انتخابات عام ١٩٩٢ ، لكن شغفه بخوض المعارك الجديدة كسبا للخبرة و التمرس في الشأن العام، دفعه إلى الاستقالة في عام ١٩٩٤ ، أي قبل انتهاء مدة عضويته بسنة، و ذلك للتنافس على منصب عمدة تايبيه.

و بالفعل، تنافس الرجل على هذا المنصب تحت شعار"مواطنون سعداء في مدينة واعدة"، و فاز به مستفيدا من تشتت أصوات أنصار خصومه بين مرشح الكومينتانغ و مرشح الحزب الجديد، ليصبح أول عمدة للمدينة ينتخب انتخابا مباشرا من سكانها منذ تحويلها إلى مقاطعة بلدية خاصة في عام ١٩٦٧ . و حينما تبوأ وظيفته الجديدة، واكتشف مدى محدودية خبرة رفاقه الحزبيين في الشئون الإدارية و الفنية ذات الصلة بهذه الوظيفة، لم يجد غضاضة في الإبقاء على الكوادر البيروقراطية التابعة للكومينتانغ.

ويمكن القول أن سنوات وجوده في هذه الوظيفة ذات الالتصاق اليومي بهموم المواطنين، حققت له شعبية إضافية، لا سيما و أنها تميزت بجملة من القرارات والإنجازات المطلوبة شعبيا، والتي بسببها صنفت مدينة تايبيه ضمن أفضل خمسين مدينة في آسيا من قبل النسخة الآسيوية من مجلة "تايم" الأمريكية، فضلا عن اختيار المجلة له ضمن ابرز مائة قائد من قادة المستقبل في العالم. فإليه يعود الفضل في تنظيف العاصمة من مواخير القمار والبغاء غير المشروعة، و فرض الغرامات على ملوثي البيئة، و تعديل صيغ الاتفاقيات الخاصة بمشاريع الأشغال العامة، و إحلال المنتزهات العامة مكان دور البغاء، و إعادة تسمية الشوارع والميادين العامة بأسماء وطنية بدلا من أسماء رموز الكومينتانغ التاريخيين، و استعادة الكثير من الأراضي الحكومية المغتصبة من قبل المتنفذين، وإصلاح وسائل النقل و الاتصالات العامة، وتوفير مستويات أرقى و أفضل من الرعاية الاجتماعية والتعليم و الترفيه و الثقافة.